

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-1) 51 38 22 Fax: (251-1) 51 93 21

Email: [oau-ews@telecom.net.et](mailto:oau-ews@telecom.net.et)

مجلس السلم والأمن  
الاجتماع الثامن والعشرون بعد المائة  
26 مايو 2008 - أديس أبابا، إثيوبيا

PSC/PR/2(CXXVIII)

الأصل: فرنسي

تقرير رئيس المفوضية  
عن الوضع في كوت ديفوار

## تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في كوت ديفوار

### أولا - مقدمة

1- خلال اجتماعه الرابع بعد المائة المنعقد في 20 ديسمبر 2007، قرر المجلس، من بين أمور أخرى، إجازة الاتفاقيين التكميليين الثاني والثالث لاتفاق واغادوغو السياسي، الموقعين في 28 مارس 2007 من قبل الرئيس لوران باغبو والأمين العام للقوى الجديدة جيوم سورو برعاية الرئيس بليز كومباوري، ميسر الحوار المباشر نيابة عن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ودعا مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى أن يُجيز هذين الاتفاقيين بدوره. ناشد المجلس أيضا كافة القوى السياسية والمجتمع المدني في كوت ديفوار بذل قصارى الجهود من أجل تعزيز ديناميكية السلام التي انطلقت في البلاد والمساهمة في تهيئة الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات الرئاسية. وجه المجلس نداء إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره لمواصلة دعم جهود الميسر والأطراف الإيفوارية وتقديم المساعدة المالية واللوجستية والفنية الضرورية لتنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي بالكامل. وأخيرا، حث المجلس المفوضية على مواصلة تقديم دعمها لعملية تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي والاتفاقات التكميلية.

2- يتناول التقرير الحالي آخر تطورات الوضع في كوت ديفوار منذ شهر ديسمبر 2007 ويستعرض تطورات الوضع السياسي والأمني والإنساني والاجتماعي والاقتصادي وكذلك حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي والاتفاقات التكميلية. يغطي التقرير أيضا الأنشطة التي قام بها الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي لدعم عملية السلام في كوت ديفوار.

### ثانيا - تطورات الوضع

#### (أ) الجوانب السياسية

3- اتسمت الفترة قيد الاستعراض بمناخ سياسي هادئ وحسن التعاون بين الرئيس لوران باغبو ورئيس الوزراء جيوم سورو. وقد تجلى هذا التقاهم بين زعيמי السلطة التنفيذية بصورة خاصة في اتخاذ الحكومة قرارات توافقية بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة.

4- خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 27 مارس، أكد رئيس الجمهورية مجددا على ثقته ودعمه لرئيس الوزراء مهئنا إياه ومشجعا له على مواصلة أداء المهمة المسندة إليه في إطار اتفاق واغادوغو السياسي. وقد جاء هذا الدعم في وقته خاصة أنه سبقته انتقادات لاذعة تعرض لها رئيس الوزراء من مؤتمر المقاومة الوطني من أجل الديمقراطية، أحد أحزاب المعسكر الرئاسي. وكان مؤتمر المقاومة الوطني من أجل الديمقراطية قد عبر، في مؤتمر صحفي عُقد في 25 مارس، عن معارضته لفكر إجراء انتخابات قبل نزع سلاح القوات المسلحة للقوى الجديدة، مبديا رغبته في أن يتخلى رئيس الوزراء عن منصبه كالأمين العام للقوى الجديدة وذلك قبل أن يتراجع عن موقفه لاحقا.

5- مهّد المناخ الجديد الطريق أمام الأحزاب السياسية الرئيسية لممارسة أنشطتها في كافة أرجاء البلاد وذلك تمهيدا للانتخابات التي من المفروض أن تختتم عملية السلام. خلال الفترة من 1

إلى 3 فبراير، عقد تجمع الجمهوريين مؤتمره الثاني في أبيدجان، تم خلاله إعادة تعيين السيد ألسان وتارا رئيسا للحزب لولاية أخرى مدتها خمس سنوات ومرشحا عن تجمع الجمهوريين للانتخابات الرئاسية. كما حصل على تفويض لعقد تحالف مع القوى الجديدة وفتح الحزب على أحزاب سياسية أخرى وتعزيز العلاقات بين مختلف عناصر تجمع أنصار هوفبيت من أجل الديمقراطية والسلام. وقد شارك كل من رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية، باسكال أفينغيسان ورئيس الحزب الديمقراطي في كوت ديفوار بالتجمع الديمقراطي الإفريقي، هنري كونا بيديه والناطق الرسمي باسم القوى الجديدة صديقي كوناتي في مراسم افتتاح المؤتمر وألقوا خطابات.

6- امتدادا للاجتماعات العلنية التي تم تنظيمها في بونا ودابو وأبيدجان ببلدية كوماسي في سبتمبر ونوفمبر 2007، أجرى رئيس الحزب الديمقراطي في كوت ديفوار - التجمع الديمقراطي الإفريقي، هنري كونا بيديه لقاءات أخرى في بوكاندا (إقليم نزيكوموي) في ديسمبر 2007، وفي يوبوغون في أبيدجان في مارس وسوبري (إقليم فروماجي) مسقط رأس رئيس الدولة وممثل الجبهة الشعبية الإيفوارية في أبريل. وخلال هذه التجمعات، تركز الخطاب الرئيسي لرئيس الحزب الديمقراطي في كوت ديفوار - لتجمع الديمقراطي الإفريقي على ضرورة تعبئة أنصاره ومؤيديه لكي يشاركوا جميعا في الانتخابات القادمة وعلى توجيه الانتقادات للجبهة الشعبية الإيفوارية.

7- قام رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية بجولة استغرقت أكثر من شهر في الشمال الإيفواري الكبير، مستهلا إياها في 31 مارس بمقاطعة فيركيسيدوغو، مسقط رأس الأمين العام للقوى الجديدة. وقد شملت الجولة مناطق أخرى بما في ذلك قرية كونغ، مسقط رأس ألسان وتارا. انتهت الجولة في 26 أبريل بمقاطعتي كوروغو وبونديالي دون الإبلاغ عن أي حادث. اغتم رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية الفرصة للإعلان عن أن الحرب قد وضعت أوزارها نهائيا ودعا الموظفين المترددين للعودة إلى مقر عملهم في إطار إعادة نشر الإدارة. وفي غضون ذلك، اقترح أن تبذل كوت ديفوار جهدا تضامنيا مع اقتصاد هذه المنطقة التي عانت كثيرا من الأزمة وذلك من خلال زيادة ميزانيات المجالس الإقليمية بصورة جوهرية.

8- سعيا لإشراك السباب والنساء في عملية السلام، نظم ديوان رئيس الوزراء في فبراير حلقات دراسية لصالح المنظمات النسوية والشبابية للأحزاب والحركات السياسية الموقعة على اتفاقات السلام الإيفوارية. وفي ختام هذه الحلقات، قامت المنظمات المعنية بتشكيل منتدى تشاوري دائم واعتماد مدونة لحسن السلوك وإعداد جدول زمني لإجراء الاتصالات مع الزعماء السياسيين والميسر بهدف مواصلة تنفيذ الاتفاق.

9- عموماً، عمل رئيس الوزراء وحكومته على تقديم توضيحات للفاعلين السياسيين وممثلي المجتمع المدني بشأن التأخر في تنفيذ الاتفاقات والاحتمال المرجح لاستحالة إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد أصلا في يونيو 2008. سعى رئيس الوزراء إلى إيجاد أوسع توافق ممكن لاعتماد النصوص التنفيذية للاتفاقات وذلك تجنباً للعراقيل التي كانت قد تترتب على قرار متسرع.

10- وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى المسؤولون الإيفواريون مشاورات مع عدد من زعماء المنطقة وغيرهم من الفاعلين الدوليين، وفرت الفرصة

لاستعراض حالة تنفيذ عملية السلام. وعليه، قام رئيس الدولة بسلسلة من الزيارات خارج البلاد، قادته إلى الجابون في 29 يناير وجنوب إفريقيا يومي 18 و19 مارس والأمم المتحدة في إطار الاجتماع المشترك بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة يومي 16 و17 أبريل. ومن جانبه، مثل رئيس الوزراء بلاده في الدورة العادية العاشرة لمؤتمر لاتحاد الإفريقي من 31 يناير إلى 2 فبراير وفي اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي في دكار يومي 13 و14 مارس. كما تمكن، خلال جولته في دول الخليج من 28 أبريل إلى 7 مايو، من الحصول على تمويل لإعادة إعمار البلاد وبرنامج الطوارئ. وفي سياق متصل، استقبلت كوت ديفوار عددا من ضيوف كبار من بينهم الرئيس السيراليوني إرنيست باي كوروما في 3 مارس ورئيس مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، محمد بن شمباس يومي 5 و6 مارس والرئيسة الليبيرية إلين جونسون سيرليف في 1 أبريل والسيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة في 23 أبريل.

### (ب) الجوانب الأمنية

11- خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل الوضع الأمني مستقرا في كافة أرجاء البلاد نتيجة التحسن الملموس في المناخ السياسي منذ توقيع اتفاق واغادوغو السياسي. غير أنه تم الإبلاغ عن بعض الحوادث. وعليه، أبلغت القوى الجديدة في 27 ديسمبر 2007 عن هجوم نفذته عناصر موالية للرفيق الأول إبراهيم كوليبالي المعروف بـ "إي بي" IB ضد عناصر لها في بوكي. وقد أسفر هذا الهجوم الذي تم إحباطها سريعا عن سقوط قتلى واعتقال أشخاص تم نقلهم إلى سجن كوروغو المدني. وفي 17 يناير، تم في أبيدجان إلقاء القبض على 11 شخصا يشتبه في ضلوعهم في هذه المحاولة لزعة الاستقرار. في 30 يناير، أصدر نائب المحكمة العسكرية في أبيدجان مذكرة توقيف دولية ضد الرفيق كوليبالي بتهمة التآمر على الدولة. فضلا عن ذلك، فقد لوحظ تقاوم أعمال اللصوصية لاسيما في غرب البلاد حيث سجل عدد كبير من حالات السطو المسلح. كما تم الإبلاغ عن حوادث أخرى صغيرة.

### (ج) الجوانب الإنسانية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية

12- شجعت الآثار الإيجابية التي ترتبت على اتفاق واغادوغو السياسي على العودة الاختيارية للمشردين إلى مناطقهم الأصلية بدعم من وكالات ومنظمات غير حكومية إنسانية والسلطات الوطنية. غير أن استمرار انعدام الثقة والتنازع على الأراضي لاسيما في الجزء الغربي من البلاد، وانعدام الأمن وغياب الموارد والخدمات الاجتماعية الأساسية، أمور تشكل عقبات حقيقية على طريق تكريس نزعة العودة وتضخيمها.

13- في هذا الصدد، سيتم طرح الصعوبات التي تمت مواجهتها في الجزء الغربي قريبا في إطار ورشة عمل ستعقد من 21 إلى 23 مايو في بلوليكين هدف النظر في الحلول المستدامة. سيشارك في الورشة الوزراء المعنيون بالمسألة وعاملو الإغاثة الإنسانية والسلطات المحلية والسكان. وفي إطار الحلقات الدراسية التي تم تنظيمها مؤخرا، اعتمد وزير المصالحة الوطنية والتضامن وضحايا الحرب ميثاقا للمصالحة الوطنية ومرصدا للتضامن والوفاق بهدف تعزيز المصالحة وتقوية السلام. وفي سياق متصل، تم إنشاء لجان محلية للسلام في مناطق مختلفة لدعم ديناميكية العودة في صفوف السكان.

14- يعمل المجتمع الإنساني الدولي على تعبئة حوالي 47 مليون دولار أمريكي لدعم عمليات العودة في المناطق المتأثرة، أي تقديم المساعدة للمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة والأشخاص المستضعفين وضمان النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز الأمن الغذائي. ومن جانبه، قام الاتحاد الإفريقي، عبر مكتب المفوضية السامية لشئون اللاجئين في كوت ديفوار، بتقديم مساهمة مالية لكوت ديفوار قدرها 100 مليون دولار أمريكي في شهر يناير وذلك في أعقاب بعثة التقييم الإنسانية التي قامت بها اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالمسائل الإنسانية إلى كوت ديفوار في مايو 2007. وكانت المساهمة مخصصة للمشردين داخليا في بلدة أبوبو ومركز الاستقبال المؤقت للمشردين في غيغلو بالغرب.

15- تواصلت الحركات الاجتماعية طول الأشهر الخمسة الماضية. وإذا كانت المدرسة قد شهدت امتحانات موحدة في كافة أرجاء البلاد للعام الدراسي 2006-2007 إلا أن العام الدراسي الجاري يشهد إضرابات متكررة تقوم بها نقابات مدرسين من المرحلة الابتدائية والثانوية والتعليم العالي لدعم مطالب مختلفة.

16- في مارس، نزل سكان بعض أحياء أبيدجان إلى الشوارع احتجاجًا على تكرار انقطاع المياه. وقد أقر وزير البنى التحتية الاقتصادية بعجز يصل إلى 30% فيما يتعلق بمياه الشرب في كامل التراب الوطني وتعهد باتخاذ إجراءات مناسبة لإيجاد حل له.

17- في 31 مارس و1 أبريل، نظم شباب ونساء مسيرة احتجاجية ضد ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية الأساسية، أسفرت عن سقوط عدد من الجرحى ومقتل شابين بالرصاص. وفي خطاب موجه إلى الأمة، شدد رئيس الجمهورية على الطابع العالمي لظاهرة ارتفاع الأسعار، داعيا السكان إلى الهدوء. وبالتشاور مع الحكومة، أعلن عن إلغاء الضرائب عن بعض المنتجات الأساسية وخفض ضريبة القيمة المضافة من 18 إلى 9% لمدة ثلاثة أشهر. وقد تم تشكيل لجنة بموجب قرارات الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء المنعقد في 25 أبريل لمتابعة هذين الإجراءين. فضلا عن ذلك، أعلن رئيس الدولة مؤخرا عن استيراد 600.000 طن من الأرز. وفي سياق متصل، تعهد شركاء التنمية بتوفير الإمكانات الضرورية لمكافحة ارتفاع الأسعار. ومن جانبه، قرر الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، خلال اجتماع استثنائي عقد في أبيدجان، وضع خطة طوارئ بمبلغ 100 مليار فرنك إفريقي لصالح أعضائه، بما في ذلك كوت ديفوار.

18- أبلغت المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان عن حالات الإعدام بإجراءات موجزة والاعتقال التعسفي في بواكي في ديسمبر 2007، وذلك في أعقاب محاولة زعزعة الاستقرار المنسوبة إلى الرقيب كوليبالي. ومن جهة أخرى، تم تسجيل عدد من حالات الاغتصاب خلال الأسابيع القليلة الماضية في بانغولو بغرب البلاد. وخلال زيارته إلى كوت ديفوار، تم رفع المسألة خطيا إلى الأمين العام خلال لقائه بالمجتمع المدني. ومن جهة أخرى، اغتنم رئيس الوزراء فرصة هذه الزيارة لإعادة طرح مسألة التحقيق في الاعتداء الذي تعرض له في بواكي بتاريخ 29 يونيو 2007.

19- على الصعيد الاقتصادي، تستمر عودة المؤسسات المصرفية إلى مناطق الوسط والشمال والغرب. وفي الوقت نفسه، استأنف المجتمع المالي الدولي تدريجيا تعاونه مع كوت ديفوار في إطار برامج المساعدة خلال فترة ما بعد النزاع.

## ثالثا - حالة تنفيذ اتفاقات السلام

20- شهدت عملية تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي والاتفاقات التكميلية تقدما هاما وذلك بالرغم من عدم احترام المهل الزمنية لتنفيذها.

### (أ) تحديد هوية السكان

21- يجدر بالذكر أن القرار المتخذ في ديسمبر 2007 بشأن إيفاد 111 فريقا في إطار الجلسات القضائية المتنقلة لإصدار نسخ مطابقة لشهادات ميلاد خلال فترة تستغرق ثلاثة أشهر، كان قد شهد في تنفيذه بعض الصعوبات اللوجستية. وبعد ذلك، جرت العملية بصورة جيدة في كامل التراب الوطني دون وقوع أي حادث. واعتباراً من 15 مايو، بلغ عدد الطلبات المسجلة 623.363 طلباً، تمت الموافقة على 592.474 منها ورفض 28.224. وقد أنهى 18 فريقاً ضمن 111 مهمتها وعادت إلى أبيدجان. وقد عبر بعض الأحزاب السياسية لاسيما تجمع الجمهوريين عن رغبته في تمديد العملية. وفي هذا الصدد، أوصت لجنة التقييم والرصد خلال اجتماعه المنعقد في 24 مارس بالإبقاء على فترة الثلاثة أشهر المتفق عليها أصلاً. غير أن المنتدى التشاوري الدائم قد دعا الحكومة خلال اجتماعه المنعقد في 9 مايو، النظر في إمكانية عقد جلسات إعادة قضائية متى وحيثما اقتضت الأمور ذلك دون المساس بموعد الانتخابات الرئاسية. تمشيا مع هذه التوجيهات، أصدر وزير العدل بيانا يقضي بإنهاء العملية في 15 مايو. غير أنه أكد أن عمليات إعادة استثنائية ستجري في بعض المناطق التي سُكِّف عنها لاحقاً.

22- وفقاً للمادة 10 من الاتفاق التكميلي الثالث، كان من المفروض أن تبدأ عملية إعادة إنشاء السجل المفقودة أو المتلفة خلال النزاع قبل نهاية عام 2007. ووفقاً لتقديرات اللجنة الوطنية للإشراف على تحديد الهوية، تم تدمير حوالي 25% من السجل، وبالتالي يجب إعادة إنشائها. ولم يتم اعتماد منهج العمل الذي اقترحه وزارة العدل إلا في 12 مارس. وقد أصبحت العملية التي يجب أن تسبقها حملة توعية على وشك الانطلاق. ومن المفروض أن تستمر لمدة أربعة أشهر، بينما تقدر تكاليفها بثلاثة مليارات فرنك إفريقي.

23- لم تبدأ حتى الآن عملية وضع بطاقات الهوية الجديدة، التي تعتمد إلى حد كبير بالأنشطة المسندة إلى المشغل الفني وهو شركة ساغيم للتطبيقات العامة للكهرباء والميكانيكا (SAGEM) والمعهد الوطني للإحصاءات. بحث مجلس الحكومة المرسوم الذي يأذن بمنح بطاقة الهوية الوطنية لكل شخص مسجل على القائمة الانتخابية النهائية ورفعته إلى مجلس الوزراء لكي يتم اعتماده.

### (ب) العملية الانتخابية

24- بموجب المادة 12 من الاتفاق التكميلي الثالث، "يتفق الطرفان على إجراء الانتخابات الرئاسية في موعد أقصاه نهاية النصف الأول من عام 2008". غير أن الصعوبات التي تمت مواجهتها في اعتماد العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية الضرورية للتحضير

للانتخابات، قد تسببت في استحالة إجرائها في الموعد المحدد. غير أن صبر الحكومة أدى أخيرا إلى تجاوز هذه العقبات.

25- وعلية، وقع الرئيس لوران باغبو في ختام اجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي المنعقد في 14 أبريل 2008 سلسلة من النصوص المتعلقة بالعملية الانتخابية تمثلت، خصوصا، في المرسوم رقم 134-2008 الخاص بدعوة هيئة الناخبين في جمهورية كوت ديفوار لانتخاب رئيس الجمهورية في 30 نوفمبر 2008؛ والرسوم رقم 135-2008 بتحديد طرق التعاون بين المعهد الوطني للإحصاءات وشركة ساغيم (SAGEM) تحت مسؤولية وسلطة اللجنة الانتخابية المستقلة بهدف وضع القائمة الانتخابية وبطاقات الناخبين؛ والرسوم رقم 136-2008 بتحديد طرق وضع القائمة الانتخابية الجديدة؛ والأمر رقم 133-2008 الخاص بتسوية القانون الانتخابي لانتخابات الخروج من الأزمة؛ والقرار رقم 15/PR-2008 الخاص بتحديد الطرق الخاصة بتسوية القانون الانتخابي. وقد رحب الطيف السياسي والرأي العام باعتماد هذه النصوص وتحديد موعد للانتخابات الرئاسية باقتراح من اللجنة الانتخابية المستقلة، معرباً عن رغبته في ضمان التقيد الدقيق بهذا الموعد.

26- في 27 مارس، وقعت الحكومة وشركة ساغيم (SAGEM) على اتفاقية بمبلغ 66.7 مليار فرنك إفريقيًا، 40 مليار منه مدرج في ميزانية السنة المالية 2008 والجزء المتبقى أي 26,7 في ميزانية السنة المالية 2009، على أن تنفذ الشركة العقد في غضون ثمانية أشهر. وفي سياق متصل، تم توقيع مدونة حسن السلوك للأحزاب السياسية والتجمعات والقوى السياسية وكذلك المرشحين في الانتخابات في كوت ديفوار في 24 أبريل بحضور الأمين العام للأمم المتحدة. وكانت الأحزاب السياسية قد اعتمدت الوثيقة في ختام حلقة دراسية نظمت في نوفمبر 2007 برعاية اللجنة الانتخابية المستقلة بالتعاون مع قسم الانتخابات التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمعهد الوطني الديمقراطي. وبموجب هذه الوثيقة، تعهدت الأطراف، من بين أمور أخرى، بدعم إجراء انتخابات ديمقراطية وحررة ومفتوحة وشفافة واحترام نتائج صناديق الاقتراع واللجوء إلى الإجراءات القضائية الشرعية في حال الطعن بالنتائج.

### (ج) الجوانب العسكرية والأمنية

27- فيما يتعلق بتجميع المقاتلين السابقين وإيداع الأسلحة في المخازن، تقيدت قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار بالمهلة الزمنية القصوى المحددة في 22 ديسمبر 2007 من قبل الاتفاق التكميلي الثالث. في 24 يناير، أعلنت قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار أنه جرى تجميع 12.000 من عناصرها. وبالمقابل، لم يحرز تجميع عناصر القوات الجديدة تقدما ملحوظا. وحتى شهر أبريل، لم يكن قد تم تجميع سوى حوالي مائة من العناصر فقط. وقد أدى اجتماع القيود اللوجستية والمالية إلى إعاقة التقدم في تجميع أفراد القوات الجديدة. وقد بدأت مؤخرا عملية التجميع في 2 مايو ببواكي وسيجيلا، حيث تم تجميع أكثر من ألف مقاتل سابق واختيار ستة مواقع لهذا الغرض.

28- في 28 ديسمبر 2007، تم توقيع المرسوم رقم 678-2007 الخاص بتحديد البديل الإجمالي الشهري للمقاتلين من القوات المسلحة للقوى الجديدة بـ 90.000 فرنك إفريقي لكل شخص وذلك عملا بالمادة الثانية من الاتفاق التكميلي الثالث. وفي الوقت نفسه، وافقت الحكومة على

استئناف صرف رواتب عناصر القوات المسلحة للقوى الجديدة التي كانت تنتمي للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والدرك والشرطة والأجهزة شبه العسكرية اعتباراً من يناير 2008.

29- عملاً بالمادة 8 من الاتفاق التكميلي الثالث التي تنص على ضرورة أن تعتمد الحكومة النصوص التي تحدد الإطار العام لنظام وتشكيلة وعمل قوات الأمن والدفاع الجديدة في موعد أقصاه 15 ديسمبر 2007، تم إنشاء فريق عمل حول إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن بناء على المرسوم رقم 645-2007 الصادر في 20 ديسمبر 2007 والموقع في 20 فبراير 2008. ويتعين على الفريق المكلف باقتراح استراتيجية شاملة وخطة لإعادة هيكلة وبناء قوات الدفاع والأمن، تقديم استنتاجاته بحلول 20 يونيو 2008، أي بعد مرور أربعة أشهر على توقيع المرسوم المذكور. ومن جهة أخرى، قدم الميسر في 5 يناير مقترحات خاصة بحصة القوات المسلحة للقوى الجديدة في الجيش الجديد وبرتب الذين تغيرت رتبهم داخل القوات المسلحة للقوى الجديدة. ولم تصدر بعد ردود من الأطراف المعنية.

30- لم تتطرق بعد عملية تفكيك الميليشيات والتعيين في الخدمة المدنية الوطنية التي كان المقرر أن تبدأ في 22 ديسمبر 2007 وفقاً للاتفاق التكميلي الثالث. وعلى ما يقال، فإن السبب في ذلك هو وجود مشاكل لصياغة وتمويل هذه البرامج. وفي غضون ذلك، بدأ البرنامج الوطني لإعادة الإدماج والتأهيل، بدعم من مشغل خاص، في تنفيذ عملية تهدف إلى إحصاء وتسجيل المقاتلين السابقين. واعتباراً من 26 فبراير، تم إحصاء 32.220 عنصراً من القوات المسلحة للقوى الجديدة. وتشمل العملية التي تجري عبر مكاتب إقليمية الميليشيات أيضاً في إطار تسريح المقاتلين السابقين للقوات المسلحة للقوى الجديدة، عاد 450 عنصراً إلى ممارسة الحياة المدنية في ختام تدريب قام به البرنامج الوطني لإعادة تأهيل وإدماج المقاتلين السابقين. في 12 مايو، نظم البرنامج الوطني لإعادة تأهيل وإدماج المقاتلين السابقين حفلاً شارك فيه 192 ممن تم تسريحهم.

#### (د) إعادة بسط سلطة الدولة وإعادة نشر الإدارة

31- بالرغم من ظروف العمل الصعبة التي تواجه محافظي المقاطعات ورؤساء المحافظات الفرعية (نقص أماكن السكن وغياب الإمكانات اللوجستية الضرورية لأداء مهامهم)، تم إحراز تقدم هام فيما يتعلق بإعادة بسط سلطة الدولة وإعادة نشر الإدارة. واعتباراً من 29 أبريل، بلغ عدد موظفي الدولة المعنيين بإعادة الانتشار والذين عادوا إلى مقر عملهم في مناطق الوسط والشمال والغرب 19.555 موظفاً (من بينهم مدرسون وممرضين ومولدات) من أصل 24.437. وهناك مشروع لإعادة تأهيل المباني الحكومية في هذه المناطق. وفي الوقت نفسه، تجري الحكومة محادثات مع المانحين لشراء عربات وتجهيزات مكتبية. بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، تمت إعادة تأهيل البنى التحتية بالكامل في بواكي ودنان وكاتبولا ومان وسيجولا وتوبا بتكلفة بلغت 456 مليون فرنك إفريقي وتسليمها إلى السلطات الإفوارية في أبريل.

32- تم الشروع في إعادة نشر إدارة الضرائب والجمارك على أساس مبدأ وحدة الصندوق من خلال إنشاء نطاق جمركي مختلط بين قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوى الجديدة لتحصيل الرسوم الجمركية عن البضائع التي منشؤها ليس فضاء المجموعة



الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وقد جاب فريق استطلاعي المناطق الشمالية وأجرى لقاءات مثمرة مع مسؤولي القوات المسلحة للقوى الجديدة، بينما قام فريق العمل الذي أنشأه ديوان رئيس الوزراء بتقييم الآثار المالية وأعدّ مشروعاً خاصاً بطرق التعامل مع القوى الجديدة في الوضع الجديد. في هذا السياق، عاد فريق من 26 موظفاً (13 من موظفي الجمارك و13 آخرين من القوى الجديدة) إلى مركز وانغولو للجمارك على الحدود مع بوركينافاسو في 12 مايو بحضور وزير الاقتصاد والمالية وعدد من مسؤولي القوى الجديدة.

#### (هـ) آليات المتابعة والتشاور

33- ساهمت آليات المتابعة والتشاور إلى حد كبير في الإبقاء على مناخ سياسي هادئ بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين وتقليص التوترات المحتملة، لاسيما حول الاستحقاقات الانتخابية.

34- في ختام اجتماعه الثاني المنعقد في واغادوغو بتاريخ 24 يناير، حث المنتدى التشاوري الذي يترأسه الرئيس بليز كومباوري ويتألف من الرئيس غباغبو، ورئيس الوزراء سورو، والسيد هنري كونان بدييه، والسيد الحسن أوتار، حكومة كوت ديفوار على الإسراع بالتحضير للانتخابات، مركزاً بصورة خاصة على احترام أحكام الاتفاقات السابقة المتعلقة بضرورة ترشح الجميع في الانتخابات الرئاسية والتسهيلات الخاصة بالتسجيل في القوائم الانتخابية للمواطنين الإيفواريين الذين بلغوا سن الرشد مؤخراً والأشخاص الذين منحتهم المحاكم المتنقلة نسخاً مطابقة لشهادات الميلاد، وتقليص الإطار الزمني لنشر القوائم الانتخابية، ونشر القائمة الانتخابية على الإنترنت وتمثيل كافة الأطراف الموقعة على اتفاق لينا-ماركوسي في مكاتب الهياكل الفرعية للجنة الانتخابية المستقلة.

35- في ختام اجتماعه الثالث المنعقد في ياموسوكرو بتاريخ 9 مايو، شدد المنتدى التشاوري الدائم، من بين أمور أخرى، على ضرورة الانطلاق السريع لعملية إعادة إنشاء سجلات الحالة المدنية التي فقدت أو أُلغيت، على أن تجري في إطار الاحترام الدقيق للمواعيد المحددة، أخذاً في الاعتبار الاستحقاقات الانتخابية ودعا الحكومة إلى النظر في إمكانية عقد جلسات قضائية متنقلة لإعادة، وأوصى بالتفكيك الفوري للمليشيات ومواصلة تجميع المقاتلين السابقين وبدء الخدمة المدنية بدون تأخير. رحّب المنتدى التشاوري الدائم بتحديد 30 نوفمبر موعداً للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية من قبل الحكومة وأثنى على اعتماد مدونة حسن السلوك ودعا الأحزاب السياسية إلى احترامها بصورة دقيقة. ذكّر المنتدى التشاوري الدائم بضرورة ضمان وصول جميع المرشحين إلى وسائل إعلام الدولة بصورة منصفة ليس فقط خلال سير الحملة الانتخابية ولكن أيضاً خلال الفترة التي تسبق الانتخابات، داعياً وسائل الإعلام، لاسيما الصحافة المقروءة، إلى تهيئة بيئة مناسبة لإجراء انتخابات هادئة ومُطالباً بشدة رئيس الوزراء بعقد لقاءات مع كافة مسؤولي مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بهدف حثهم على تبني لهجة هادئة. فضلاً عن ذلك، أشار المنتدى التشاوري الدائم إلى الصعوبات التي تتم مواجهتها في تمويل العملية الانتخابية وكرر نداءه الملح إلى المجتمع الدولي لأن يقدم دعماً عاجلاً للجهود التي تبذلها الحكومة.

36- اجتمعت لجنة التقييم والرصد بمشاركة المجتمع الدولي ممثلاً بالجهاز الاستشاري الدولي يومي 14 يناير و21 مارس. وخلال هذين الاجتماعين، استعرضت الأطراف الموقعة حالة تنفيذ الاتفاقات ورفعت توصيات ترمي إلى تذليل الصعوبات التي تتم مواجهتها.

37- في ختام الاجتماع الذي عقد في 14 يناير، رحبت لجنة التقييم والرصد بالتحسن المطرد للمناخ السياسي في كوت ديفوار وشدت، من بين أمور أخرى، على ضرورة تعزيز الإجراءات الخاصة بتأمين عملية السلام ووجه نداء إلى الأطراف بشأن تزويد مركز القيادة المتكاملة بالعناصر المنصوص عليها في الاتفاق التكميلي الثالث. شدد أعضاء الجهاز الاستشاري الدولي بصورة خاصة على أهمية أن تصدق الأمم المتحدة على كافة مراحل العملية الانتخابية وعلى ضرورة وضع خطط وميزانية للأعمال المنصوص عليها في اتفاق واغادوغو السياسي ودعوا الحكومة إلى إشراك الشركاء في الأعمال التحضيرية للانتخابات. فضلا عن ذلك، لفت الميسر انتباه ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة إعادة النظر في مؤشر الأمن في كوت ديفوار في ضوء تحسن الوضع الأمني في البلاد.

38- خلال اجتماعه المنعقد في 21 مارس، رحب الجهاز الاستشاري الدائم بالنتائج التي حققتها الجلسات القضائية المتنقلة وأوصى بالتقيد بفترة الثلاثة أشهر الأولية. أوصى الجهاز أيضا بالانتهاء من العقد مع المشغل وإطلاق عملية التسجيل في القائمة الانتخابية فضلا عن التعجيل بتوقيع النصوص المتعلقة بالعملية الانتخابية، وأوصى الاجتماع أيضا بالإسراع في تجميع المقاتلين، ونزع السلاح وتفكيك الميليشيات مع البدء في ذلك على وجه السرعة، مشدداً، في هذا الصدد، على ضرورة الانطلاق الفوري للخدمة المدنية والبرنامج الوطني لإعادة إدماج وتأهيل المقاتلين السابقين.

39- دعا الجهاز الأطراف الإيفوارية إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتفعيل وحدة صندوق الدولة، وفقاً لأحكام الاتفاق الثالث المكمل لاتفاق واغادوغو، داعياً الحكومة إلى إنشاء جهاز يُعنى بمراقبة حرية تنقل الأفراد والسلع والإشراف عليها. عبر الجهاز عن بالغ قلقه إزاء مسألة تمويل العملية الانتخابية وأشاد بالجهود التي تبذلها الحكومة لمراجعة ديونها مع المؤسسات المالية الدولية والمساهمات التي تم الإعلان عنها أو تقديمها من قبل الشركاء. وفي سياق متصل، شدد الجهاز على ضرورة تقديم دعم مالي إضافي وإقامة تنسيق أفضل فيما يتعلق بإجراءات صرف الموارد المالية المخصصة لتمويل عملية السلام.

#### رابعا - الدعم المقدم من المجتمع الدولي

40- فضلا عن الجهود التي تبذلها الأطراف الإيفوارية، فإن المشاركة القوية للميسر والأمم المتحدة والدول والمنظمات الدولية ممثلة بالجهاز الاستشاري الدولي، في تنفيذ مختلف الاتفاقات تشكل ضماناً لاستمرار دعم المجتمع الدولي من أجل إنجاز عملية السلام.

41- وفقاً لاتفاق واغادوغو السياسي، ترأس الميسر كافة اجتماعات المنتدى التشاوري الدائم والجهاز الاستشاري الدولي. ونظراً إلى الطابع الشمولي لعملية السلام، عقد الميسر لقاءات منتظمة مع الفاعلين السياسيين الإيفواريين وممثلي المنظمات الشبابية والنسوية المنتمية إلى أحزاب سياسية أو إلى المجتمع المدني وعدداً من الطوائف الدينية. وعملًا بصلاحياته، دعا الميسر إلى أن تقوم الأمم المتحدة بخفض مؤشر الأمن في كوت ديفوار. لاحقاً وفي ضوء

التحسن المطرد للوضع الأمني في كوت ديفوار، قرر الأمين العام للأمم المتحدة "خفض مستوى المراحل الأمنية في مناطق جنوبية وشمالية محددة وفي منطقة بندوكو - بونا إلى المرحلة الأولى وفي المناطق الغربية لغويغلو إلى المرحلة الثالثة . أما في بقية الجزء الشمالي الغربي من البلد، فلا تزال المرحلة الأمنية دون تغيير".

42- في 15 يناير 2008، اتخذ مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار 1795 (2008) الذي رحب فيه بالاتفاقيين التكميليين الثاني والثالث الموقعين في 28 نوفمبر 2007 وقرر تمديد ولايتي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية التي تدعمها حتى 30 يوليو 2008. وخلال الفترة من 3 إلى 12 مارس 2008، قامت بعثة للتقييم التقني بزيارة كوت ديفوار لتقييم التقدم المحرز بهدف وضع مقترحات بشأن الدور الذي ينبغي للعملية أن تقوم به بموجب اتفاق واغادوغو السياسي.

43- في الوقت نفسه، تولى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الذي يضطلع بدور حاسم على الأرض بشأن تعبئة وتنسيق ممثلي المجتمع الدولي، عملاً بأحكام القرار 1765 (2008) وبالتشاور مع الميسر والأطراف الإفوارية، إعداد إطار يشمل خمسة معايير للتصديق على جميع مراحل العملية الانتخابية . ويحدد الإطار معايير قياسية عامة من شأنها تمكين ممثلي الخاص من تقييم مدى ما يل ي: " (أ) توافر بيئة آمنة خلال الفترة المفضية إلى الانتخابات بما يسمح بمشاركة جميع السكان والمرشحين في العملية؛ (ب) شمولية العملية الانتخابية؛ (ج) تكافؤ الفرص المتاحة لجميع المرشحين من أجل الوصول إلى وسائل الإعلام الخاضعة لرقابة الدولة وحياد هذه الوسائط الإعلامية؛ (د) موثوقية القوائم الانتخابية وتقبل الأطراف لها؛ (هـ) تحديد نتائج الانتخابات بواسطة عملية شفافة لفرز الأصوات وما إذا كان جميع الأطراف تقبلها أو تطعن فيها سلمياً بواسطة القنوات المناسبة".

44- كما هو مبين أعلاه، قام الأمين العام للأمم المتحدة يومي 23 و24 أبريل بزيارة إلى كوت ديفوار حيث أجرى لقاءات مع موقعي اتفاق واغادوغو السياسي وغيرهم من الفاعلين السياسيين الإفواريين الرئيسيين وقام برعاية حفل توقيع بروتوكول تفاهم بين دولة كوت ديفوار وعدد من المانحين (الاتحاد الأوروبي، فرنسا، اليابان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وتوقيع مدونة حسن السلوك للانتخابات.

45- أدى التأثير الإيجابي لاتفاق واغادوغو السياسي على الوضع الأمني إلى خفض القوات المنتشرة على الأرض. وفي هذا الصدد تم خفض قوام ليكورن من 2500 إلى 1800 غير أنها لا تزال تحتفظ بكامل قدراتها على أداء مهامها. أما قوة الأمم المتحدة، تحولت من النشر الثابت في منطقة الثقة، المعمول به سابقاً، إلى تشكيل يتيح للقوة مزيداً من الحركة لاسيما في غرب وشمال البلاد واتخذت تدابير لدعم قوات الأمن الوطنية في مهمتها الخاصة بتأمين العمليات المنصوص عليها في اتفاق واغادوغو السياسي.

46- يجدر بالذكر أنه فيما يتعلق بتمويل البرنامج الرامي إلى الخروج من الأزمة، أبلغت الحكومة الإفوارية عن أنها تواجه صعوبات في تمويل بعض جوانب العملية وذلك على الرغم من التعهدات المالية التي تم قطعها خلال المائدة المستديرة للمانحين المنعقدة في أغسطس 2007. إن المانحين، وقد أكدوا عدم امتلاك تفاصيل كافية مشجعة على صرف الأموال، أعربوا عن رغبتهم في المشاركة بصورة أكثر فعالية في تحديد البرامج. في ختام المشاورات

التي أجراها رئيس الوزراء وفي إطار اجتماعات لجنة التقييم والرصد الموسعة للجهاز الاستشاري الدولي من جهة وإشراك الميسر والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من جهة أخرى، فقد تطور هذا الوضع بصورة إيجابية وأدى إلى تشكيل اللجنة الفنية للمتابعة والإشراف على البرامج الرامية إلى الخروج من الأزمة، التي تشمل ممثلين عن المانحين. قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع فريق خبراء تحت تصرف الحكومة الإيفوارية لمساعدتها على تحديد المشاريع الرامية إلى الخروج من الأزمة وتنفيذها في الصيغة المطلوبة.

47- وفي مؤتمر صحفي عقد في 7 مايو، قدم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، نيابة عن المانحين، عرضا حول وضع الموارد المالية حتى أوائل مايو. وقد بلغت هذه الموارد المالية 11 مليارا من الفرنك الإفريقي بالنسبة للانتخابات و104 مليارات للبرامج الأخرى الرامية إلى الخروج من الأزمة. وتشمل هذه الأرقام المبالغ المتوفرة في الصندوق الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمبالغ التي قدمها المانحون وغيرها من المبالغ التي تم صرفها أو المتعلقة بمشاريع جارية. غير أن الحكومة الإيفوارية والمنتدى التشاوري الدائم يعتبران أنه لا تزال هناك صعوبات مالية ويطلبان من المجتمع الدولي تقديم الدعم الضروري.

#### خامسا - دور الاتحاد الإفريقي

48- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب الاتصال للاتحاد الإفريقي في كوت ديفوار مناقشة القوى السياسية والمجتمع المدني في كوت ديفوار بذل قصارى جهدها لتعزيز ديناميكية السلام التي انطلقت في البلاد والمساهمة في تهيئة ظروف مواتية لإجراء الانتخابات الرئاسية. وفي هذا الصدد، أبقى مكتب الاتصال على اتصالات منتظمة مع أعضاء الحكومة وزعماء الأحزاب السياسية وممثلي الميسر والأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والدول والمنظمات الأخرى المعنية بالعملية الرامية إلى الخروج من الأزمة. في شهر فبراير الماضي ونظرا إلى العقبان التي كانت تحول دون اعتماد النصوص التشريعية والتنظيمية، أجرى مبعوثي الخاص لقاءات عمل مع عدد من أعضاء الحكومة لتقييم الوضع. وقد أوضح الفاعلون السياسيون خلال هذه اللقاءات المختلفة أن مقاربة الحكومة تهدف إلى تحقيق هدف واحد وهو ضرورة التوصل إلى إجماع أوسع. وقد تم القيام بالمسعى ذاته في مارس لدى زعماء الجبهة الشعبية الإيفوارية وحركة قوى المستقبل، عضو تجمع أنصار هوفيبيت من أجل الديمقراطية والسلام وحزب العمال الإيفواري.

49- في القوت نفسه، واصل ممثلي الخاص ومعاونوه اجتماعاتهم الإعلامية والتشاورية مع شركاء المجتمع الدولي المعنيين بالعملية الرامية إلى الخروج من الأزمة، لاسيما ممثلي الميسر والأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا فضلا عن الدول والمنظمات الدولية الأعضاء في الجهاز الاستشاري الدولي منتظمة في الاجتماعات المنظمة من قبل رئيس الوزراء وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ولجنة التقييم والرصد والجهاز الاستشاري الدولي. وفضلا عن ذلك، شارك ممثلي الخاص في الاجتماعين الثالث والرابع للجنة التقييم والرصد المنعقدين في 14 يناير و21 مارس. وبهاتين المناسبتين، عبر الممثل الخاص عن دعم الاتحاد الإفريقي للعملية الجارية. كما شارك في الاجتماعات التي تنظمها رئيس الوزراء مع أعضاء الجهاز الاستشاري الدولي.

50- قام أجرى أعضاء مكتب الاتصال في إطار عملهم بزيارات داخل البلاد للوقوف على تطور الوضع السياسي والأمني والإنساني في مختلف المناطق. ومن جهة أخرى، تلقى أعضاء المكتب اتصالات كثيرة من المنظمات التي تريد تقاسم خبرة الاتحاد الإفريقي. وفي هذا الإطار، قدموا عروضاً حول موضوعات مثل "أسس وأهداف تنسيق مراقبة الانتخابات خلال فترة ما بعد النزاع" خلال الحلقة الدراسية التي نظمها قسم المساعدة الانتخابية التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يومي 28 و29 فبراير تحت شعار "ظروف وآفاق وتحديات العملية الانتخابية"؛ و "التعاون الفرانكوفوني وإعادة إعمار كوت ديفوار في فترة ما بعد النزاع والتنمية المستدامة" خلال حلقة دراسية تم تنظيمها في 18 مارس بمناسبة يوم الفرانكوفونية؛ و "الأطر الهيكلية للاتحاد الإفريقي" في 28 مارس خلال مؤتمر دولي للشبيبة الإفريقية نظمه منتدى جمعيات الشمال؛ و "تضامن الاتحاد الإفريقي" خلال استعراض الأوضاع العامة للتضامن، الذي نظمه الحكومة في ياموسوكرو من 25 إلى 28 مارس.

51- موازاة لذلك، شارك العنصر العسكري لمكتب الاتصال بصورة منتظمة في اللقاءات مع القوى المحايدة وأقام علاقات عمل متواصلة مع سلطات القوتين المتحاربتين سابقاً. كما أنه يبقى نشطاً في اللجنة غير الرسمية للحوار والتبادل، الذي شكله الملحقون العسكريون المعتمدون في أبيدجان.

#### سادسا - الملاحظات

52- إن التقدم الكبير المحرز في عملية السلام يعكس مدى طول وصعوبة المسار منذ توقيع اتفاق واغادوغو السياسي والاتفاقات التكميلية. وتدل النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها على التزام الأطراف الموقعة وعلى أن العملية لا رجعة فيها. وفي هذا الصدد، أرحب بالتدابير التي تم اتخاذها، على أساس توافقي، بشأن تحديد 30 نوفمبر 2008 موعداً للانتخابات الرئاسية. أدعو جميع الأطراف الإفوارية إلى الاحترام الدقيق لهذا الموعد وأحثها على بذل كل ما في وسعها من أجل تهيئة الظروف المناسبة لحسن سير الانتخابات الرئاسية. أود أيضاً أن أشجع كافة القوى السياسية والمجتمع المدني على حفظ وتعزيز ديناميكية السلام السائدة في البلاد والتي تضمن استمرار أنشطتها في كافة أرجاء البلاد.

53- جاء التقدم المحرز نتيجة للدور الريادي الذي اضطلع به الميسر. وأود هنا أن أعبر له عن بالغ امتناني وأجدد له دعم الاتحاد الإفريقي. أوجه نداءً إلى المجتمع الدولي بأسره لاسيما المانحين، لأن يقدموا كل الدعم الضروري للعملية الرامية إلى الخروج من الأزمة، لاسيما في المجالات التي لا تزال تحتاج إلى التمويل.

54- مع تحديد موعد إجراء الانتخابات الرئاسية، يتعين على المفوضية أن تتخذ الترتيبات المناسبة للمساهمة في حسن سير هذا الاقتراع، بما في ذلك عن طريق نشر فريق مراقبين يضم أكبر عدد ممكن من الأعضاء. وفي هذا السياق، أعترم إفاد بعثة تقييم تضم ممثلين عن مديرتي السلم والأمن والشئون السياسية في الأسابيع القليلة القادمة لتقييم الوضع وتقديم توصيات حول الدور الذي ينبغي أن يضطلع به الاتحاد الإفريقي في الأسابيع والشهر القادمة.

African Union Commission (AUC)

PAPS Digital Repository

<https://papsrepository.africa-union.org/>

---

PSC Outcomes

Communiqués

---

2008-05-26

# Communiqué of the 128th Meeting of the Peace and Security Council Held on 26 May 2008, Addis Ababa, Ethiopia.

Peace and Security Council

African Union Commission

---

<https://papsrepository.africa-union.org/handle/123456789/1200>

*Downloaded from PAPS Digital Repository, Department of Political Affairs, Peace and Security (PAPS)*